PFLEGESTÜTZPUNKTE
BERLIN
Beratung rund um Pflege und Alter

نشرة المعلومات رقم 25

الوصاية القانونية

تؤخذ الوصاية القانونية بعين الاعتبار إذا كان الشخص البالغ لم يعد قادرًا بشكل مؤقت أو دائم على العناية بشؤونه الشخصية **بشكل كلي أو جزئي**، وذلك بسبب إصابته بمرض عقلي أو إعاقة عقلية أو نفسية أو جسدية.

أول من يؤخذ بعين الاعتبار كمقدم للرعاية القانونية هم الأقارب المقربون، ولكن يمكن أن يكون مقدمو الرعاية أيضًا من العاملين في جمعية رعاية أو مصلحة رعاية أو من مقدمي رعاية طوعيين وكذلك مقدمي الرعاية المحترفين. إذا صدر أمر بالوصاية بالفعل، فسيتم تعيين الشخص المطلوب فيه كوصي بعد مراجعته من قبل محكمة الوصاية. ويجب على محكمة الوصاية أن تراعي دائمًا رغبات الشخص المطلوب رعايته عند القيام بالاختيار.

ويُطبق هنا **مبدأ الضرورة** - لا يمكن الأم بالوصاية إلا إذا كان ذلك ضروريًا. ولا ينطبق هذا الأمر إذا كانت المساعدات الأخرى متوفرة وكافية. ويشمل ذلك أيضًا الدعم الفعلي من الأقارب المقربين أو هيئات الخدمات الاجتماعية.

الدعم الموسع - تتمتع سلطات الوصاية بالتفويض القانوني لدعم الأشخاص المعنيين في الحالات المناسبة بحيث لا تصبح الوصاية القانونية عليهم ضرورية.

واجب تلبية الرغبات - يجب على مقدمي الرعاية ترتيب شؤون الشخص الذي تتم رعايته بطريقة تمكنه من تنظيم حياته وفقًا لرغباته قدر الإمكان.

حماية مساحة المعيشة - لا يجوز لمقدمي الرعاية ترك ومغادرة مساحة المعيشة التي يستخدمها الشخص الذي تتم رعايته إلا إذا كان ذلك يتوافق مع رغباته. فإذا كان مقدمو الرعاية ينوون مغادرة مكان إقامة الشخص الذي تتم رعايته، فيجب إبلاغ محكمة الوصاية بذلك فورًا، مع ذكر الأسباب ووجهة نظر الشخص الذي تتم رعايته. ويجب الحصول في حالات معينة على إذن قضائي.

بالنسبة للأزواج المتزوجين والأشخاص الذين يعيشون في شراكة مدنية مُسجلة، يُطبق **حق التمثيل الزوجي الطارئ** في الحالات الصحية الطارئة. ولا يُطبق هذا على الأزواج الذين يعيشون بشكل منفصل. في الحالات التي يكون فيها الشخص المعني غير قادر مؤقتًا على إدارة شؤون الرعاية الصحية الخاصة به بسبب فقدان الوعي أو المرض، يُمنح الزوجان حقًا قانونيًا في التمثيل الزوجي الطارئ بحد أقصى **ستة أشهر**.

ويشمل ذلك الموافقة على إجراء الفحوصات وتلقي العلاج الطبي، والموافقة على التدخلات الجراحية الطبية، وإبرام عقود العلاج والعقود مع المستشفيات، وإبرام عقود تدابير إعادة التأهيل العاجل، بالإضافة إلى بعض الصلاحيات التنظيمية العاجلة الأخرى.
حق الزوجة/الزوج في التمثيل الطارئ تابع للوصاية القانونية القائمة أو توكيل الرعاية الصحية.

ويمكن بدء إجراءات الوصاية من قبل الشخص المعني نفسه أو من قبل أطراف أخرى في المحكمة الابتدائية التابعة لمحل إقامته.

ولا تكون الوصاية القانونية كقاعدة عامة ضرورية في حالة وجود توكيل عام بالرعاية الصحية بالفعل.

وتتمثل مهمة الوصاية القانونية في تمثيل الشخص المعني داخل المحكمة وخارجها في نطاق ومجالات المسؤولية التي تحددها محكمة الوصاية المعنية.

يخضع مقدمو الرعاية القانونية لإشراف محكمة الوصاية من خلال تقديم تقارير مرحلية وأخرى سنوية.

أما التكاليف الجارية للوصاية القانونية فيتحملها الأشخاص الذين ستتم رعايتهم بأنفسهم أو يتحملها الصندوق القضائي إذا كان مستحقو الرعاية لا يمتلكون الموارد اللازمة.

وتتمثل مجالات المسؤولية المحتملة على سبيل المثال في القيام بشؤون الإسكان أو إدارة الأصول والثروة أو الرعاية الصحية.

أما بالنسبة لبعض مجالات المسؤولية التي تؤثر على حق تقرير المصير للشخص الذي يتلقى الرعاية، فيجب وفق القانون صدور أمر صريح من محكمة الرعاية.
وتشمل هذه المجلات مثلًا الإيداع بمؤسسات الاحتجاز المقيدة للحرية، وتحديد مكان الإقامة المعتاد للشخص الذي تتم رعايته في الخارج، وتحديد حق الالتقاء بالأبناء في حالة الانفصال (حق رؤية الأبناء) واتخاذ القرار بشأن وسائل الاتصال، بما في ذلك الاتصالات الإلكترونية، واستلام وفتح رسائل البريد.
ستستمر بداية مجالات المسؤولية السابقة وهي رعاية الممتلكات وشؤون السكن والرعاية الصحية وتحديد محل الإقامة ويجب تكييفها بالشكل الملائم بحلول 1 يناير 2028.

يسر الموظفون في مركز دعم الرعاية تقديم المشورة لكم

رقم الخدمة المجاني 08005950059

www.pflegestuetzpunkteberlin.de

يتم تقديم الرعاية لمرافق الرعاية من قِبل ولاية برلين بالإضافة إلى برامج الرعاية والتأمين الصحي في برلينالحالة: